شتاء 2006

UNFPA

صندوق الأمم المتحدة للسكان

نشرة إخبارية

كلمة العدد

20 عاماً في خدمة الشعب الفلسطيني

بقلم: حافظ شقير / ممثل صندوق الامم المتحدة للسكان

يأتي العدد الرابع من نشرة صندوق الأمم المتحدة للسكان متزامناً مع مرور عشرين عاماً على عمل الصندوق في الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي بدأ منذ عام 1986 من خلال العمل على تنفيذ مشاريع محددة، ومن ثم تحول منذ العام 1996 إلى تنفيذ برنامج عمل يلبي الاحتياجات في مجال السكان والتنمية. هذا بالإضافة إلى تنفيذه برامج للمساعدة الطارئة ودعم جهود السلطة الفلسطينية والمؤسسات الوطنية للمحافظة على الخدمات وتلبية الاحتياجات الطارئة للسكان. وقد تم منذ ذلك الحين وحتى الآن تنفيذ دورتين برامجيتين على هذا النحو.

حقق الصندوق خلال الأعوام العشرين الماضية إنجازات ملموسة، إذ ساهم في تطوير استراتيجيات الصحة الإنجابية ورفع مستوى الخدمات المقدمة، وفي إنشاء نظام معلوماتي منذ التعداد العام للسكان عام 1997، وتقديم سيناريوهات سكانية مختلفة لاستخدامها كأداة للتخطيط وبناء القدرات لدى مؤسسات السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني.

وتبنى الصندوق منذ بداية الانتفاضة الحالية استراتيجية جمعت بشكل متواز بين تنفيذ برامجه التنموية المشتركة مع المؤسسات الحكومية والأهلية إلى جانب تنفيذه لبرنامج المساعدات الطارئة، والذي قام من خلاله بتزويد العيادات والمستشفيات بالإمدادات والمستلزمات الأساسية للصحّة الإنجابية، إضافة إلى تدريبه لمقدمي

البقية ص9

شراكة في التخطيط ... شراكة في العمل نحو مستقبل أفضل:

خطة العمل البرامجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان 2006-2009

اعتماداً على تقرير تحليل الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة الذي أعده فريق وطني من الخبراء، أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان عملية تخطيط مكثفة بالتعاون مع وزارة التخطيط الفلسطينية وغيرها من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين بهدف وضع خطة عمل الصندوق في دورته البرامجية الثالثة 2006-2009، والتي تستجيب للأولويات المحلية في ثلاثة مكونات رئيسية، هي: الصحة الإنجابية، والسكان والتنمية، والنوع الاجتماعي.

إن خطة العمل البرامجية للصندوق تساهم في تحقيق الأهداف الإجمالية لخطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى: "**معالجة الفقر بشكل دائم، والحد من البطالة، وبناء رأس المال الاجتماعي، وتفعيل مؤسسات الدولة**".

وبشكل أكثر تحديداً، تتلخص المكونات الرئيسية الثلاثة لخطة العمل البرامجية والنواتج المقصودة منها فيما يلي:

الصحة الإنجابية:

الناتج رقم 1: تحسين القدرة على الوصول إلى خدمات متكاملة وشاملة وعالية الجودة في الصحة الإنجابية في 10 مراكز للخدمات في قرى تعاني من القيود على التنقل و39 مركزاً من مراكز الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة وثلاثة مراكز لصحة المرأة وستة مستشفيات.

الناتج رقم 2: زيادة قدرة الفئات الشابة على الوصول إلى المعلومات وخدمات الإرشاد حول الصحة الإنجابية والجنسية، مع التركيز بشكل خاص على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة بالجنس.

البقية ص4

مقابلة مع د. غسان الخطيب وزير التخطيط الفلسطيني:

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ... غاية التنمية الفلسطينية

س: تبنت السلطة الفلسطينية الأهداف الإنمائية للألفية كغاية تسعى نحوها عملية التنمية الفلسطينية. ما الإنجازات التي تحققت حتى الآن نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟

ج: بادرت السلطة الوطنية الفلسطينية ومنذ اللحظة الأولى للتوقيع على إعلان الأهداف الإنمائية للألفية من بين 191 دولة وقعت عليه. وفي إشارة أخرى على اهتمام والتزام السلطة الوطنية الفلسطينية بالعمل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية، أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني قراراً بتبني الأهداف الألفية أساسا ومرجعية للأهداف التنموية الفلسطينية بعيدة المدى. كما أكد مجلس الوزراء في قراره على ضرورة العمل على توطين هذه الأهداف ووضع المؤشرات والآليات المناسبة لمتابعة تحقيقها. وفي هذا الإطار تم تشكيل لجنة وزارية قامت بإعداد تقريرها عن سير العمل في الأراضي الفلسطينية تجاه تحقيق الأهداف الألفية. ويعمل الآن على توطين الأهداف لتلائم الواقع الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني ووضع الآليات المناسبة لمتابعة تنفيذها. وقد تبنت الرؤية التنموية الفلسطينية وخطة التنمية متوسطة المدى الأهداف الألفية كمرجعية توجه العمل التنموي في الأراضي الفلسطينية.

أما على صعيد الإنجازات تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الأراضي الفلسطينية فإن هناك تبايناً في التقدم تجاه تحقيق بعض الأهداف مقارنة مع أهداف أخرى. وبالرغم من الإنجازات التي تم تحقيقها في الفترة الزمنية ما بين 1995 - 2000، إلا أن هذه الإنجازات لم تتواصل نتيجة الإجراءات والسياسة الإسرائيلية التدميرية لكافة المجالات التي مارسها الاحتلال وما زال يمارسها عقب اندلاع انتفاضة الأقصى، الأمر الذي أدى إلى تقويض الإنجازات التنموية التي تحققت في المرحلة التي سبقتها. وفي هذا السياق أظهر تقرير تقدم سير العمل تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية إلى مزيج من النجاحات والإخفاقات في الاتجاه نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومما لا شك فيه أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وهو ما يعني حرمانه من سيطرته على موارده الطبيعية والبشرية وحرمانه من حماية نفسه، لهو عقبة أمام الوصول لهذه الأهداف. وبالتالي فإن الضمان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو إقامة الدولة الفلسطينية وتمكينها من تطوير مواردها البشرية وحماية سكانها والسيطرة على مصادرها الطبيعية.

إن تحقيق التعليم الأساسي حتى عام 2015 قد يكون ممكناً، وبدرجة أقل فيما يتعلق بتعزيز المساواة وتمكين المرأة وتخفيض معدلات الوفيات بين الأطفال. أما على صعيد أهداف التخلص من الفقر المدقع والجوع وضمان استدامة البيئة فما زالت في وضع يصعب ضمان تحقيقها حتى عام 2015، وذلك في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على المقدرات والمصادر الطبيعية للشعب الفلسطيني. وفي الوقت ذاته، ما زالت بعض الأهداف تحتاج لتطوير مؤشرات تمكننا من رصد التقدم في تحقيقها، وبشكل خاص فيما يتعلق بتحسن صحة الأمومة ومحاربة مرض الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لهو عملية طويلة ومستمرة وتحتاج إلى تشاور وشراكة حقيقية بين كافة الأطراف والشركاء في العملية التنموية، بحيث تتضافر من خلال هذه العملية كافة الإمكانات والموارد المتاحة. وإن إقامة دولة فلسطينية لهي الحاضنة والراعية لإنجاز وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

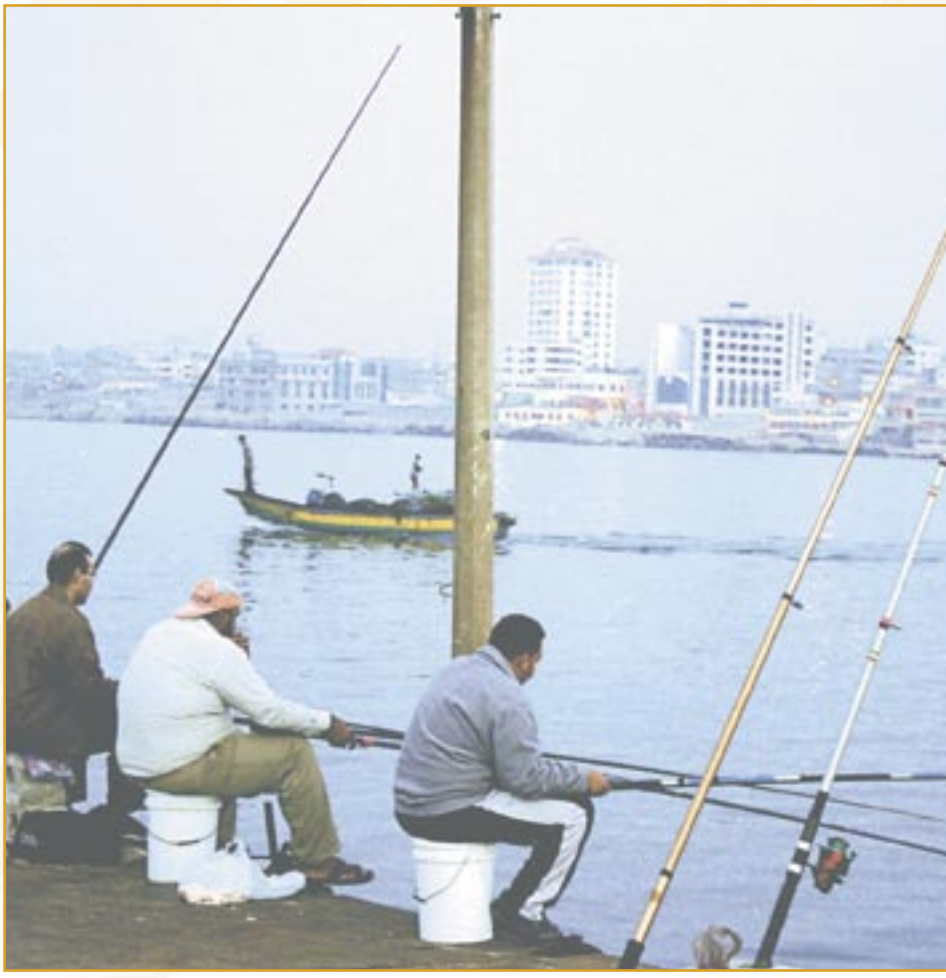

س: كيف ترون دمج الديناميكيات السكانية في الخطة متوسطة المدى، وبشكل خاص في برامج مكافحة الفقر؟

ج: إن السكان هم جوهر العملية التنموية وغايتها، ويتجسد هذا الاهتمام في خطة التنمية متوسطة المدى من خلال اهتمام الخطة وسعيها الحثيث نحو تطوير وتأهيل رأس المال البشري والاجتماعي كمقدمة للارتقاء بالقدرة الإنتاجية والتنافسية للسكان في سائر مجالات النشاط، وبشكل خاص في الإنتاج الغني بالإنتاج المعرفي.

كما كانت ولا تزال الشواغل السكانية على سلم اهتمام المخطط وراسم السياسة الفلسطيني. لذا تم العمل على دمج الشواغل السكانية في خطة التنمية متوسطة المدى. فارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان والتي تعتبر من أعلى المعدلات في المنطقة والعالم، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة، وضعف مشاركة المرأة في عملية التنمية من التحديات التي تواجه البيئة التنموية في الأراضي الفلسطينية والتي يتوجب الانتباه لها. في الوقت ذاته، هناك الطاقة البشرية الكامنة لدى

الشعب الفلسطيني وارتفاع نسبة الشباب كقوة ورافعة للعملية التنموية، إن أحسن إدارتها من خلال عملية تدريب وتأهيل لهذا القطاع للمشاركة الفاعلة في العملية التنموية. كذلك الاهتمام والاستعداد للاستفادة من التغيرات السكانية المستقبلية نتيجة لارتفاع نسبة السكان في سن العمل على حساب الفئات العمرية الأخرى، مما يؤدي لظهور النافذة الديمغرافية ("الهبة الديمغرافية") والتي تتيح الفرصة أمام الاستثمار والادخار في المجتمع. في الوقت ذاته فإن توفير بيئة مناسبة لتوسيع الاستثمار وخلق فرص العمل، والتأهيل والتدريب الجيد، وتزويد الشباب بالمهارات اللازمة للإنتاج، وكذلك الشفافية وغيرها من الشروط، تعد أساسية للتحضير الجيد للاستفادة من النافذة وضمان عدم تحولها لنقمة ديمغرافية.

تبنت خطة التنمية متوسطة المدى معالجة الفقر بطريقة مستدامة كهدف تسعى لتحقيقه، وذلك من خلال توفير إطار عمل ينقل السلطة الفلسطينية ومساعدات المانحين من الإغاثة الطارئة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع التأكيد على دمج المرأة في عملية التنمية. ومن أهم الاستراتيجيات المطروحة في هذا الخصوص العمل على زيادة وتيرة النمو الاقتصادي بما يكفل تحسين معدل الدخل القومي ودخل الفرد، وتحقيق الحماية الاجتماعية بما في ذلك التوزيع العادل للدخل وتعويض العاطلين عن العمل ورعاية الفئات الفقيرة والمهمشة.

س: وماذا عن القطاع الصحي بشكل عام والصحة الانجابية بشكل خاص؟

ج: إن الاهتمام بالقطاع الصحي يعتبر إحدى أولويات العمل في خطة التنمية متوسطة المدى، وذلك باعتبار تطوير القطاع الصحي الفلسطيني إحدى الاستراتيجيات الوطنية للتنمية البشرية المستدامة لما لهذا القطاع من أهمية بالغة في تطوير رأس المال البشري الفلسطيني.

وقد شكلت الصحة الإنجابية وخدماتها إحدى التدخلات البرامجية لخطة التنمية متوسطة المدى لتطوير القطاع الصحي وذلك من خلال العمل على تطوير خدمات الصحة الإنجابية وتعزيز دمجها بشكل شامل في برامج الرعاية الصحية الأولية، وكذلك العمل على تطوير برامج الصحة الجنسية والإنجابية للشباب.

ومن هنا، وبالرغم من مسؤوليات السلطة الفلسطينية عن توفير الخدمات الأساسية - ومنها الصحية - للمواطنين، إلا أنه لا بد من العمل على تفعيل عملية التنسيق والتعاون بين الشركاء في القطاع الصحي، بما في ذلك القطاع العام والخاص والقطاع الأهلي والوكالة.

مشاريع صندوق الأمم المتحدة للسكان

ضمن المناشدة الانسانية الموحدة للعام 2006

للعام الرابع على التوالي، أعدت وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الإنسانية الدولية خطة عمل موحدة للعام 2006 في مجرى الاستجابة للأزمة الإنسانية التي تواجه الشعب الفلسطيني، وتقدمت إلى المانحين بطلب تمويل تنفيذ هذه الخطة. إن الحاجة لمناشدة جديدة آخرى تنبع من استمرار الوضع الإنساني على حاله دون تغيير كبير. فقد ارتفعت معدلات الفقر عام 2005 بالمقارنة مع 2004 لأن نوعية العمل المتوفر كانت أدنى وازداد التآكل في آليات التكيف المتاحة للأسر.

تقترح المناشدة الموحدة مشاريع طارئة تغطي قطاعات الصحة (بما في ذلك الصحة النفسية والاجتماعية) ، والتعليم، والأمن الغذائي (بما في ذلك الزراعة)، والمياه والصرف الصحي، وخلق فرص العمل والمساعدات النقدية. وقد اختار صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يشارك في قطاع الصحة والدعم النفسي-الاجتماعي، وسيركز في العام 2006 على عدد محدود من المشاريع (خمسة) حتى تكون تدخلاته أكثر استهدافاً وأعلى جودة.

يركز الصندوق في برامجه الطارئة على المشاريع التي تساهم في ضمان تيسر خدمات الصحة الإنجابية للجميع من خلال توفير الرعاية المناسبة للولادة في أوضاع الطوارئ والوصول الميداني إلى المجتمعات المعزولة. وفيما يلي ملخص لمشاريع الصندوق ضمن المناشدة المشتركة للعام 2006:

- تمتين خدمات الصحة الإنجابية في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال تحسين مأمونية توفر سلع الصحة الإنجابية وتقوية الإدارة اللوجستية.
- تمتين خدمات الصحة الإنجابية في المناطق الهامشية. سيتم تنفيذ هذا المشروع في شراكة مع جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية.
- الدعم النفسي-الاجتماعي للمعلمات الفلسطينيات في الضفة الغربية للتأقلم مع أوضاع الطوارئ وتقديم تعليم عالي الجودة من شأنه أن يساعد الطالبات على الاستمرار في الدراسة. شركاء المشروع هم وزارة التربية والتعليم العالي والمنظمات الأهلية.
- تقديم خدمات الدعم النفسي-الاجتماعي والإكلينيكي في مجال الصحة الإنجابية للنساء في المناطق الفقيرة في قطاع غزة بهدف تقليل عواقب العنف. شركاء المشروع هم جمعية الهلال الأحمر في قطاع غزة وجمعية الثقافة والفكر الحر.
- مكافحة المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الشباب الفلسطيني في مدينة القدس وضواحيها. ويضم شركاء المشروع وزارة التربية ومنظمات أهلية.

فلسطين تشارك في الإعلان عن تقرير

حالة سكان العالم 2005

في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2005، شاركت فلسطين بقية أمم العالم في الإعلان عن صدور التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان: حالة سكان العالم 2005، والذي حمل هذا العام عنوان - وعد المساواة: الإنصاف بين الجنسين، والصحة الإنجابية، والغايات الإنمائية للألفية.

في عام 2000، اجتمعت دول العالم لتصوغ ثماني غايات إنمائية للألفية، ترسم خطة جسورة لتخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول العام 2015. وتنطوي هذه المبادرة العالمية غير المسبوقة على وعد كبير. فخلال العقد المقبل، يمكن تحرير مئات الملايين من البشر من قبضة الفقر. ومن الممكن إنقاذ أرواح 30 مليون طفل ومليوني أم. ومن الممكن أن ينحسر انتشار الإيدز. ومن الممكن أن يقوم ملايين من صغار السن بدور أكبر في تنمية بلدانهم وإيجاد عالم أفضل لأنفسهم وللأجيال المقبلة.

يشدد تقرير حالة سكان العالم الصادر هذا العام على أن المساواة بين الجنسين والصحة الإنجابية لا غنى عنهما للوفاء بهذا الوعد.

إنها رسالة بسيطة ولكنها قوية:
المساواة بين الجنسين تحد من الفقر وتنقذ الأرواح وتحسن الحياة.

يستطلع التقرير درجة وفاء المجتمع العالمي بالتعهدات التي قدمها لأشد الناس فقراً وتهميشاً، ويتتبع التقدم المحرز، ويكشف أوجه القصور، ويدرس الصلات بين الفقر والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والصحة الإنجابية والصراع والعنف ضد المرأة والفتاة.

أما في فلسطين، فقد تم الإعلان عن صدور التقرير من خلال مؤتمر صحفي عقد بمشاركة من صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة شؤون المرأة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وقد تناولت معالي وزيرة شؤون المرأة زهيرة كمال الوضع الفلسطيني في هذا الخصوص وأشارت إلى وجود "فجوات واضحة بين الرجال والنساء في مؤشرات التنمية البشرية المتعلقة بالتعليم والتمكين الاقتصادي والسياسي، مما يعيق إمكانية تحقيق التنمية من المنظور الشمولي".

أما السيد لؤي شبانة، رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد نوه إلى أن الأراضي الفلسطينية لا زالت بحاجة إلى سياسة سكانية ذات مفهوم متكامل وشامل، بحيث تأخذ في الاعتبار الخصوصية الفلسطينية وتركز على فئات الأطفال والشباب وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب تمكين المرأة، والاهتمام بالريف الفلسطيني.

وفي ختام المؤتمر الصحفي، أكد السيد حافظ شقير، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن وضع المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة أفضل حالاً من بقية الدول العربية على الرغم من التحديات الإضافية التي تواجهها بسبب الأوضاع السياسية. إلا أنه ركز على أهمية بذل المزيد من الجهد لتعزيز المساواة بين الجنسين.

شراكة في التخطيط ... بقية

السكان والتنمية:

الناتج رقم 1: رفع مستوى القدرات الوطنية على دمج قضايا السكان والنوع الاجتماعي والصحة الإنجابية في عمليات التخطيط الإنمائي والطارئ.

الناتج رقم 2: تحسين القدرات الوطنية على توليد واستخدام بيانات موزعة حسب النوع الاجتماعي.

النوع الاجتماعي:

الناتج رقم 1: تحسين قدرات القطاع الحكومي ومنظمات المجتمع المدني لدعم تمكين المرأة في البناء المجتمعي في ستة مواقع.

الناتج رقم 2: بناء القدرات الفنية والتنظيمية لدى وزارة شؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني لمأسسة مبادئ النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان.

الشراكة مع وزارة الصحة ... التركيز على الصحة الإنجابية

إعداد نظام تحويل للصحة الإنجابية:

تم مؤخراً من خلال جهد مشترك بين وزارة الصحة الفلسطينية وصندوق الأمم المتحدة للسكان إنجاز النسخة النهائية من نظام التحويل للصحة الإنجابية. يتضمن هذا النظام: سياسات التحويل، والاستراتيجيات، ونماذج التحويل ما بين مختلف مستويات الرعاية الصحية الأولية (4 مستويات) والمستشفيات وبالعكس. ويركز النظام الجديد على أهمية إرجاع الأثر ومتابعة الحالات المحولة.

عمل على إعداد المواد لهذا النظام فريق وطني من وزارة الصحة (صحة وتنمية المرأة، والرعاية الصحية الأولية، وإدارة المستشفيات)، بمشاركة من غزة والضفة الغربية. كما قام أعضاء الفريق بتبادل المواد لمراجعتها. وساهم مكتب الصندوق في القدس وفريق الدعم الفني للبلدان في عمان في توفير التوجيه والمساعدة الفنية وتقديم الملاحظات.

ويجري حالياً تدريب كافة الطواقم العاملة في خدمات الصحة الإنجابية على مستوى الصحة الأولية والمستشفيات في نابلس وغزة على استعمال النظام من خلال دورة تدريبية استطلاعية مدتها 4 أيام. وتم حتى الآن إنجاز 5 دورات. كما دعيت المؤسسات الأهلية للمشاركة في التدريب على مستوى الصحة الأولية. وقد تم توثيق الملاحظات والاقتراحات التي أثيرت في الدورات، ثم نوقشت من قبل مجموعة من الخبراء وتم تعديل الدليل وفقاً لها. ومن الجدير بالذكر أن النسخة النهائية من الدليل قد أعدت للطباعة والتوزيع.

إرشادات وبرتوكولات رعاية الولادة والمواليد:

دعم الصندوق وزارة الصحة في إعداد إرشادات وبروتوكولات لرعاية الولادة ورعاية المواليد على مستوى المستشفيات. قام فريق وطني من الخبراء بإعداد هذه البروتوكولات وقام فريق وطني آخر بمراجعتها. كما ساهم خبير بلجيكي في تقديم المساعدة الفنية وساعد في إعداد الشكل النهائي للبروتوكولات.

وستشرع وزارة الصحة منذ كانون الثاني/يناير 2006 في تبني البروتوكولات الجديدة كمرجع لخدمات الولادة ورعاية المواليد. وقد تم اختيار خمسة مستشفيات (ثلاثة في الضفة واثنان في غزة) لاستطلاع استخدامها. ويخطط لتدريب الطواقم الصحية عليها أثناء العمل خلال العام 2006.

قصة نجاح – مكافحة الإيدز في الأرض الفلسطينية المحتلة:

أنجزت وزارة الصحة وجمعية الإغاثة الطبية مشروعاً استمر عشرين شهراً حول الوقاية من الإيدز في الأرض الفلسطينية المحتلة بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وتمويل من OPEC. عمل المشروع على تحسين نظام الرصد الوطني وبناء قدرات الطواقم الصحية على تدبير الإيدز والعدوى المنقولة بالجنس وإجراء حملات توعية موجهة إلى المجتمع بشكل عام مع تركيز خاص على الفئات الشابة.

تضمن المشروع دراسة حول انتشار العدوى المنقولة بالجنس بين النساء اللواتي يحضرن إلى عيادات الصحة الإنجابية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيتم نشر نتائج هذه الدراسة قريباً. كما سينظم مؤتمر لنقاش النتائج.

وقد تم استعراض الإنجازات الرئيسية للمشروع من خلال فيلم وثائقي أصدره الصندوق مؤخراً.

ومن المحتمل أن يتم تمديد المشروع بهدف تفعيل اللجنة الوطنية للإيدز، والتي أنشئت قبل أكثر من 12 عاماً دون أن يتوفر لها الدعم اللازم لأداء دورها المنتظر. وقد تم إعداد مقترح مشروع لتفعيل اللجنة وبناء قدرات أعضائها لتولي عملية الإشراف على وضع الإيدز في فلسطين.

إعادة تأهيل العيادة المركزية لوزارة الصحة في جنين:

يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان إعادة تأهيل وتجهيز العيادة المركزية لوزارة الصحة في مدينة جنين لتمكينها من تقديم خدمات الصحة الإنجابية الشاملة، بما يشمل تنظيم الأسرة والإرشاد وعيادة الطفل السليم وفحوص الكشف عن سرطان عنق الرحم والوقاية من العدوى المنقولة بالجنس وتدبيرها.

يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي قدم الدعم لترميم المبنى وسيتابع الأمور المتعلقة بصيانته.

فيلم وثائقي:

تعزيز الرعاية الطارئة للولادة في الأرض الفلسطينية المحتلة

صدر مؤخراً فيلم وثائقي يستعرض الأنشطة والإنجازات التي حققها مشروع ممول من ECHO نفذته وزارة الصحة الفلسطينية وجمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والمركز الدولي للهجرة والصحة.

استهدف المشروع 100 موقع (30 في غزة و70 في الضفة) من المواقع الأكثر تضرراً من الجدار والمعزولة عن خدمات الصحة الإنجابية. وتم من خلاله تدريب 193 مقدماً للخدمات الصحية وتزويدهم برزم من معدات التوليد لمساعدة النساء اللواتي يلدن في المنزل في أوضاع الطوارئ.

وقد صرحت د. سناء شديد من مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن "هذا المشروع أدخل المفهوم الجديد للقبالة المجتمعية إلى فلسطين. فالقابلات الآن يتدربن على مساعدة النساء على الولادة في المنزل في حالات الولادة الطبيعية دون الحاجة إلى اللجوء إلى الأدوات الحديثة".

ومن ناحية أخرى، تشكلت في المواقع المستهدفة فرق للدعم المجتمعي تتكون من نساء محليات تلقين التدريب على هذا الدور بواسطة جمعية الإغاثة الطبية.

ميادة، إحدى المتطوعات من حبلة، محافظة طولكرم، تحدثت في الفيلم عن تجربتها مع المشروع وكيف قامت المتطوعات بتنظيم أنشطة وقائية في قريتهن. كما وضحت باعتزاز كيف تمكنت من اكتشاف مشكلة صحية لدى إحدى الحوامل وحولتها إلى الرعاية المختصة. وقد ثبت فيما بعد أن ما قامت به قد ساهم في إنقاذ حياة هذه المرأة.

قامت بإنتاج هذا الفيلم دائرة الصحافة في جامعة النجاح الوطنية من خلال مشروع آخر ممول من صندوق الأمم المتحدة للسكان بعنوان "الاتصال السكاني".

تدريب رؤساء دوائر الإرشاد والإصلاح الأسري على قضايا الصحة الإنجابية والعنف الأسري

تم تأسيس دوائر الإرشاد والإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية بموجب مرسوم رئاسي في نهاية عام 2003 بهدف المساعدة في الإصلاح الأسري وتقديم الإرشاد للزوجين لمساعدتهما على حل الخلافات الأسرية. وفي إطار بناء قدرات هذه الدوائر، أقيمت دورة تدريبية لطواقمها بالتعاون بين ديوان قاضي القضاة وإدارة التثقيف والتعزيز الصحي في وزارة الصحة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

أقيمت الدورة لمدة أربعة أيام في حزيران/يونيو 2005 في مدينة رام الله، بمشاركة 31 متدرباً من رؤساء دوائر الإرشاد والإصلاح الأسري، وأغلبيتهم من الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولى في الشريعة الإسلامية.

اختيرت مواضيع الدورة بناءً على احتياجات المشاركين، وهدفت إلى مساعدتهم على تحسين عملهم في الإرشاد الأسري، وإدراك مفهوم الصحة الإنجابية، والاعتراف بالحقوق الإنجابية كجزء من حقوق الإنسان، وإدراك مفهوم النوع الاجتماعي وعلاقته بالتنمية البشرية. كما ركز التدريب على قضية العنف الأسري وتأثيره على الأسرة والمجتمع، ودور الفرد والمجتمع في مساعدة ضحايا العنف الأسري.

وفي نهاية الدورة تم إجراء حفل تخريج حضره كل من مدير عام إدارة التثقيف والتعزيز الصحي د. شاهر اشتية، وممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان السيد حافظ شقير، وسماحة قاضي قضاة فلسطين الشيخ تيسير رجب التميمي، وبعض أعضاء المجلس التشريعي، وعدد من رجال الدين والإعلاميين والصحافيين.

ومن ناحيته أشار د. اشتية إلى أن "هذا التدريب يتوقع منه أن يساعد على الحد من الكثير من الإشكاليات المجتمعية للحفاظ على النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني"، مؤكداً أن وزارة الصحة تنظر إلى التعاون المستقبلي مع رجال الدين وصناع القرار عامة وذلك لأهمية دورهم في تعزيز السلوكيات السليمة.

دراسة قاعدية

نحو وضع بروتوكولات للوقاية من الإجهاض المتكرر

يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تمويل دراسة يجريها مختبر الوراثة الجزيئية في مستشفى المقاصد في القدس على الميل الوراثي للتخثر (hereditary thrombophilia) وأثره على معدل انتشار الإجهاض المتكرر (الإجهاض 3 مرات متوالية أو أكثر).

يقدر أن 1-3% من النساء في سن الإنجاب يعانين من الإجهاض المتكرر. وفي العادة يجري تدبير هذه الحالات بشكل غير منهجي وتوصف لهن أنواع عديدة من العلاجات التي لا يوجد ما يثبت نجاعتها. كما قد يتعرضن لتدخلات جراحية لا داعٍ لها.

الميل الوراثي للتخثر عبارة عن خلل في عملية تجلط الدم يمثل عامل مخاطرة قوية بالعديد من النتائج السلبية للحمل، بما في ذلك الانصمام الخثري (thromboembolism)- أهم أسباب وفيات الأمومة في البلدان المتطورة. وتلعب الوراثة دوراً كبيراً في تحديد عوامل المخاطرة الشائعة باضطرابات تخثر الدم. كما تشير دراسات متعددة إلى احتمال ارتفاع معدل بعض أنواع الميل الوراثي للتخثر بين العرب.

تعمل هذه الدراسة على فحص 350 سيدة (125 حالة مرضية و125 عينة ضابطة) من ناحية وجود الميل الوراثي للتخثر وعلاقته بالإجهاض المتكرر. وبناءً على النتائج، سيتم إعداد بروتوكول وطني لفحوص الكشف عن هذه الحالات بالتعاون مع وزارة الصحة. وستتم مناقشة التوصيات العلاجية ووضع إجراءات التحويل لإجراء فحوص مخبرية مركزية في مستشفى المقاصد.

مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في فلسطين

في أعقاب مبادرة النوع الاجتماعي والسلام والأمن التي مولها قسم الدعم الفني في المقر الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ونفذتها المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح في شراكة مع منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، يجري بذل جهود متسقة لوضع قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي على جدول أعمال صناع السياسات الوطنية. وقد تم تحقيق تقدم في هذا الخصوص من خلال عدد من الجهود، كان أبرزها تنفيذ دراسة حالة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في فلسطين، والمشاركة في مؤتمر دولي في بوخارست، والأنشطة المتواصلة الهادفة إلى بناء الإجماع حول هذا الموضوع.

1. دراسة حالة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في فلسطين:

هذه الدراسة عبارة عن مراجعة مكثفة للبحوث والمعلومات المتوفرة، إلى جانب تحليل للبيانات الواردة في استمارة تم تقديمها إلى المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي. ساهمت الدراسة في الكشف عن مستوى العنف القائم على النوع الاجتماعي في فلسطين، كما أظهرت شبكة المؤسسات التي تنسق جهودها لتقديم الخدمات الحيوية لضحايا العنف. كما تقدم الدراسة توصيات لصناع السياسات والأطراف العاملة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لمناصرة جهود مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في فلسطين في ضوء الأوضاع السياسية والاجتماعية-الاقتصادية الراهنة. على الرغم من الكم الضخم من المعلومات التي تم جمعها وتحليلها، إلا أن دراسة الحالة تبقى محدودة بسبب النقص في توفر الإحصاءات الموثوقة والمحدثة والاعتماد على دلائل محكية.

2. مؤتمر بوخارست:

تمثل دراسة الحالة هذه واحدة من بين خمس دراسات أعدت حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوضاع النزاع وما بعد النزاع وجرى عرضها في مؤتمر دولي حول "المرأة والسلام والأمن" انعقد في بوخارست، رومانيا، في تشرين الأول/أكتوبر 2005. شارك في المؤتمر ممثلون عن مؤسسة مفتاح ومكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث جرى نقاش تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1325 (انظر الإطار أدناه) الذي أقر في تشرين الأول/أكتوبر 2000 ويتناول قضيتين رئيسيتين: مشاركة النساء في الوقاية من النزاعات وفي العمليات السلمية، وحماية النساء في الأوضاع المتأثرة بالنزاعات.

ساهمت المشاركة الفلسطينية في المؤتمر في تعريف العالم بوضع فلسطين في هذا الخصوص وأتاحت المجال لتحسين التشبيك مع المنظمات الأهلية على المستوى الدولي.

الحديث عن المرأة والسلام والأمن: مؤتمر بوخارست حول قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325

قبل خمسة أعوام، وبضغط من المجموعات النسوية والبلدان النامية في الأساس، اتخذ مجلس الأمن الدولي قراره البارز رقم 1325، والذي هو كناية عن أول اتفاقية دولية تقر بأثر النزاع المسلح على المرأة تحديداً وبدور المرأة في بناء السلام. وقد رعى صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤتمر "إعادة تقييم الدعم المؤسسي لقرار مجلس الأمن رقم 1325"، 17-20 تشرين الأول/أكتوبر 2005، بوخارست، رومانيا، والذي جمع ما بين طاقم الصندوق وشركائه وخبراء دوليين لمناقشة السبل لتضييق الفجوة بين نصوص هذه الأداة القانونية والواقع الفعلي.

جاء المشاركون في هذا المؤتمر من عدد من المناطق الأكثر سخونة وتعرضاً للدمار في العالم - سيراليون وأفغانستان وليبريا والأرض الفلسطينية المحتلة وتيمور الشرقية وهايتي والسودان وكوسوفو.

وقد صرحت إليزابيث رين، خبيرة الأمم المتحدة المستقلة والمتحدثة الرئيسية في المؤتمر قائلة: "لقد تغيرت طبيعة الحرب، وأصبح العنف ضد المدنيين، وخاصة النساء، يمثل أداة للحرب. فحوالي ثمانين في المائة من الضحايا هم من المدنيين".

إن قرار مجلس الأمن رقم 1325 يمثل استجابة استحثتها النساء لصالح النساء. وتعود نشأتها لعشرة أعوام خلت في المؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بيجين. وبعد خمسة أعوام، وأثناء مراجعة نتائج مؤتمر بيجين5+ عام 2000، أثارت 60 منظمة المسألة من جديد. وامتدت المشاورات لتشمل حوالي 300 مجموعة نسوية حول العالم.

أهم ما ينص عليه القرار: حماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات في أوقات النزاع، والوقاية من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، والمشاركة المتكافئة للنساء في بناء السلام وإعادة الإعمار.

ولكن على الرغم من الصياغة المتقنة للقرار، إلا أن الأنباء الواردة من خطوط المواجهات تفيد بأنه وبعد خمسة أعوام من تبنيه لا يزال الواقع الفعلي كئيباً. وقد اتفق المشاركون على أن الأمم المتحدة لم تقم بما يكفي لتنفيذ هذا القرار.

تناول المؤتمر الذي امتد لثلاثة أيام كيفية التحرك إلى ما أبعد من الكلمات على الورق من خلال التشارك في الخبرات والمنهجيات. وحسب ما تقوله سهير عبد الهادي من مبادرة المرأة والسلام والأمن في صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي عملت على تنظيم المؤتمر، "نحن في الصندوق ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك الشركاء الوطنيون والدوليون، تعلمنا الكثير من الجهود الرامية لحشد الحماية والدعم للنساء أثناء النزاعات المسلحة وبعدها. ولكن الدروس المستفادة ستضيع سدى إذا لم تترجم بشكل فعال إلى ممارسات معيارية."

3. معجم بمصطلحات العنف القائم على النوع الاجتماعي:

تتفق المؤسسات العاملة على قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي على أنه لا توجد مصطلحات مشتركة لتعريف أنواع العنف السائدة في المجتمع الفلسطيني. وللمساعدة على الوصول إلى إجماع بين مختلف الأطراف العاملة على هذه القضايا، والتي تأتي من قطاعات متعددة ومتنوعة، قرر منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة، في شراكة مع مؤسسة مفتاح، إعداد معجم

يحتوي على المصطلحات والتعريفات التي تحظى بقبول عام، وذلك حتى يكون مرجعاً للنشطاء ومقدمي الخدمات وصناع السياسات. إن الفوائد التي يحققها إنتاج مثل هذا المعجم تصل إلى أبعد من مجرد توفير إطار عملي لأعضاء المنتدى. فالهدف النهائي من ورائه يتمثل في إنشاء لغة مشتركة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي لتستخدمها مختلف الأطراف العاملة في هذا الحقل.

منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة

أنشئ المنتدى عام 2000 بهدف رفع الوعي في أوساط المجتمع الفلسطيني حول ما يمثله العنف ضد المرأة من مشكلة اجتماعية خطيرة. وللمنتدى أهداف متعددة، أهمها:

- تحسين التعاون والتشبيك بين المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة على قضايا العنف ضد المرأة.
- تعزيز تأثير المنظمات الأهلية في القوانين والسياسات والقضايا التشريعية المتعلقة بالعنف ضد المرأة.
- رفع الوعي في أوساط المجتمع الفلسطيني حول الأثر السلبي للعنف ضد المرأة وكيف يعرقل مشاركة النساء في الحياة العامة.
- المساعدة على بناء قدرات المؤسسات الأهلية العاملة في هذا الحقل، بما يشمل المعارف والمعلومات والرؤية والاستراتيجيات والأدوات والإدارة الرشيدة.

ينخرط أعضاء المنتدى من المنظمات الأهلية في عدد متنوع من الأنشطة المشتركة، بما في ذلك تبادل المعلومات، وإصدار بيانات جماعية، وإجراء حملات ضغط ومناصرة، وإقامة ورش عمل ومؤتمرات، وتنفيذ حملات إعلامية، والتشبيك والمناصرة على المستوى المحلي والدولي.

كلمة العدد ... بقية

الخدمات على الولادة الآمنة في الظروف الطارئة. هذا وقد كرر الصندوق بإصرار وبشكل ثابت دعوته في جميع المحافل الدولية والإقليمية إلى رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني وتسهيل وصوله إلى مراكز الصحة الأولية والتعليم والخدمات الإنسانية الأساسية.

وعلى الرغم من تحقيق العديد من الإنجازات، إلا أن الطريق ما زالت طويلة. وسيستمر الصندوق من خلال مجال عمله وخبرته الواسعة وشراكته المتينة مع المؤسّسات الفلسطينيّة في العمل على تحقيق تنمية مستدامة للمجتمع الفلسطيني، ضمن الخطة التنموية الفلسطينية المتوسطة المدى، وفي إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك من خلال دورته البرامجية الثالثة 2006-2009.

تتضمن هذه الأهداف الإنمائية القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الأساسي، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمومة، ومكافحة فيروس الإيدز، وضمان الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وتتضمن هذه الأهداف أيضاً هدفاً بالغ الأهمية لنجاح الأهداف السبعة الأخرى، وهو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

إن التعليم والصحة الإنجابية وإتاحة الفرص الاقتصادية للمرأة وللشباب هي ثلاثة تداخلات استراتيجية ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية. ومن الأمور الهامة أيضا القضاء على العنف ضد المرأة. إن من شأن الاستثمار في هذه المجالات أن يحقق مردوداً فورياً وطويل الأجل ومتناقلاً بين الأجيال.

اعتمد الصندوق في عملية تخطيطه للدورة البرامجية الثالثة مبدأ الشراكة الفاعلة، حيث تم العمل مع القطاعات الوطنية المختلفة لتحديد الأولويات الوطنية في مجالات السكان والتنمية، والصحة الإنجابية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. تم تحديد هذه الأولويات بالاعتماد على تقرير خاص بتحليل الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة قام بإعداده فريق وطني متخصص بالتعاون مع لجنة توجيهية وطنية برئاسة وزارة الصحة وعضوية الوزارات الأخرى ذات الشأن والمنظمات الأهلية والجامعات المحلية. هذا بالإضافة إلى تنفيذ عدد من ورش العمل والاجتماعات التشاورية مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تم خلالها تحديد الأنشطة الخاصة بهذه الدورة.

واستند الصندوق في بلورة برنامج عمله للسنوات الأربع القادمة على الاستراتيجيات التالية:

- البناء على ما تحقق من إنجازات في الدورتين السابقتين.
- تقديم المساعدة الإستراتيجية على مستوى البرامج والسياسات في مجالات السكان والتنمية، والصحة الإنجابية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- المحافظة على التوازن بين المتطلبات الطارئة والتنموية للسكان باستخدام نهج قائم على الحقوق، وضمان الاستدامة الطويلة الأمد لهذه الأنشطة في إطار الخطة التنموية المتوسطة المدى، والربط بين أعمال الإغاثة الطارئة والتنمية من منطلق تعزيز عملية بناء الدولة الفلسطينية.
- التعامل مع الشباب الفلسطيني كعنصر أساسي في العملية التنموية. فالاستثمار الصحيح في تطوير الشباب كفيل بأن يحولهم إلى فائدة مضافة للمجتمع عوضاً عن أن يكونوا مسؤولية المجتمع.

لقد بنى الصندوق على مدى الأعوام العشرين الماضية برامجه ومشاريعه التنموية والطارئة على احتياجات المجتمع الفلسطيني. ولم تكن الإنجازات التي حققها في الأرض الفلسطينية المحتلة ممكنة من غير مساهمات الأطراف المانحة. وهنا يود الصندوق أن يسجل كلمة شكر إلى هذه الأطراف وإلى جميع شركائه من مؤسسات حكومية وغير حكومية ومنظمات دولية، والذين كان لهم دور كبير في مساعدة الصندوق على إحداث تغيير حقيقي في حياة العديد من السكان الفلسطينيين.

تمكين النساء في الهيئات المحلية

انعكس التزايد في مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة العامة على الانتخابات إلى المجالس البلدية والمحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد تم منح المرأة حداً أدنى من التواجد في عضوية المجالس من خلال اتفاقية كوتا تفيد بأن لا يقل عدد النساء في كل مجلس عن اثنتين. ومع أن هذا الوضع قد تم التوصل إليه كتسوية بعد أن خسرت الأطراف المناصرة لتمثيل المرأة المعركة للحصول على كوتا نسائية في عضوية المجلس التشريعي، إلا أن ثمة زيادة ملموسة في عدد النساء من بين المترشحين إلى المجالس المحلية، كما تم انتخاب المزيد من النساء إلى عضوية هذه المجالس.

وبالنظر إلى أن العديد من النساء يتولين مثل هذه المسؤولية للمرة الأولى، بدأت وزارة شؤون المرأة في شراكة مع وزارة الحكم المحلي وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجاً خاصاً يهدف إلى تمكين النساء المنتخبات في عضوية المجالس المحلية في عدد من المحافظات الفلسطينية. يسعى البرنامج إلى مساعدة هؤلاء النساء على تطوير مهاراتهن الشخصية والإدارية واكتساب المعارف اللازمة حول القوانين والتشريعات المتعلقة بعملهن في المجالس المحلية، وكذلك تشجيعهن على المشاركة في الحياة السياسية، وصولاً إلى مستويات أعلى من التمثيل السياسي.

تم تنفيذ هذا البرنامج على مدى 6 أشهر بين حزيران/يونيو وكانون الأول/ديسمبر 2005. وشمل محافظات الخليل وجنين وطوباس وضواحي القدس وأريحا وغزة. وتم في إطاره إجراء ثلاث ورش عمل بحضور 46 مشاركة. وحصلت كل مجموعة على 60 ساعة تدريبية على مدى 10 أيام.

أما التدريب لعضوات الهيئات المحلية في غزة فقد تعذر انعقاده، بسبب الأحوال التي سادت أثناء الانسحاب الإسرائيلي من غزة، وما رافقه من حالة من الترقب وعدم الاستقرار. وكان من المتوقع انعقاد التدريب في غزة في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

من أبرز المواضيع التي تم طرقها خلال التدريب:

- الوعي بقضايا النوع الاجتماعي.
- مهارات شخصية، مثل تقدير الذات، واتخاذ القرار، ومهارات الاتصال والتواصل، ومهارات التفاوض.
- المهارات الاجتماعية.
- مهارات الإدارة، مثل التخطيط وإعداد المشاريع والميزانيات ونظام المحاسبة.
- القوانين والأنظمة المتعلقة بعمل الهيئات المحلية.

وتم في أيلول/سبتمبر 2005 عقد لقاءات متابعة مع المشاركات، حيث عبرن عن أثر التدريب الإيجابي على أدائهن وعلى كفاءتهن الذاتية.

هيفاء – الزبابدة: زودنا التدريب بالكثير من المعلومات والمهارات. ومعها أصبحت أقدم مبادرات وصارت ثقتي بنفسي أقوى وازداد إحساسي بقدراتي.
د. مقبولة: كان من المفيد والضروري لنا الوعي بالقوانين، لأنه يساهم في حمايتنا. كما أن التدريب ساعدنا على أن ندير أمورنا بشكل أفضل.
أم أحمد: مكنني التدريب من أن أعرف حقوقي وواجباتي، وعزز عندي العمل الجماعي، وكان من أهم الأمور أني تعلمت كيف أوزع المهام وأشارك الآخرين بعبء العمل.

إن وجود النساء في مواقع الحكم المحلي يعد خطوة كبيرة نحو مأسسة دور المرأة ومشاركتها في المجتمع، مما يضمن بدوره زياد مشاركتها في التنمية. ويشمل ذلك النساء في القطاعات الأكثر فقراً وتهميشاً اللواتي لا يمكنهن في العادة التعبير عن آرائهن ويتأملن من النساء في الهيئات المحلية أن يتحن لهن الفرصة لإسماع أصواتهن. فكما قالت إحدى النساء في قرية من محافظة جنين: "نحن جميعنا (النساء في المجتمع) نشعر الآن أننا نستطيع أن نعبر عن رأينا بوضوح أكبر. إن وجود نساء متمكنات وقادرات في الهيئات المحلية سيساعد كل النساء على أن يشعرن بقوتهن".

اختتام المشروع الشبابي "فتيات وفتيان"

صادف حزيران/يونيو 2005 ختام مشروع استمر أربعة أعوام تحت عنوان "فتيات وفتيان - تحسين حياة الفئات الشابة في المجتمع الفلسطيني".

مثل هذا البرنامج جهداً مشتركاً بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - يونيسف بتمويل من مؤسسة الأمم المتحدة. وتضمن الشركاء المحليون الذين ساهموا في تنفيذ المشروع: الإدارة العامة للتثقيف والتعزيز الصحي في وزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم العالي، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وجمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية، وعدداً من المؤسسات الإعلامية. تم تصميم المشروع استجابة للاحتياجات المتزايدة للفتيان والفتيات، حيث ركزت كل مؤسسة على العمل في مجال اختصاصها وقوتها. وتمثل الهدف من المشروع في توظيف استراتيجيات مبتكرة لتعزيز التنمية والمشاركة المتكافئة للفتيات والفتيان.

أهم إنجازات المشروع:

- **وزارة التربية والتعليم العالي:** عملت على دمج مفاهيم الصحة الجنسية والإنجابية في منهاج الصفين التاسع والعاشر، وهو ما يعتبر إنجازاً كبيراً لهذا المشروع وفريداً من نوعه في العالم العربي. وفي خطوة أخرى لتدعيم هذا الإنجاز، أعدت الوزارة أيضاً دليلاً للمعلمين وزودت المعلمين بالتدريب المناسب.

- **مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي:** عمل على دمج الصحة الجنسية والإنجابية في الإرشاد النفسي-الاجتماعي المدرسي. ولتحقيق هذه الغاية، عمل المركز مع الشركاء الآخرين على إعداد دليل تدريبي عن صحة المراهقة للمرشدين التربويين والمعلمين. ونجح المركز في استعمال هذا الدليل لإدخال مفاهيم الإرشاد في الصحة الجنسية والإنجابية في 272 مدرسة وتشكيل مجموعة محورية من المدربين الوطنيين تضم 40 مرشداً تربوياً من وزارة التربية.

- **الإدارة العامة للتثقيف والتعزيز الصحي في وزارة الصحة:** عملت على تجنيد دعم صناع القرار لجهود تحسين صحة المراهقة على المستوى الوطني من خلال أنشطة المناصرة مع أعضاء المجلس التشريعي وغيرهم من صناع القرار، وتدريب الصحافيين والإعلاميين على قضايا المراهقة، وإنتاج مواد للإعلام العام تشتمل على ملاحق صحفية وبرامج تلفزيونية وإذاعية وفيلم وثائقي قصير بعنوان "التربية الجنسية للمراهقين".

- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:** أجرى في العام 2003، بالتشارك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسف، مسحاً ضخماً وطموحاً حول الشباب الفلسطيني بهدف تطوير مجموعة من المؤشرات الوطنية المحورية التي تتيح إجراء رصد منتظم للتوجهات في وضع الفتيان والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة. تم في هذا المسح إجراء مقابلات مع 4.300 فتى وفتاة في سن 10-24 عاماً (لمزيد من المعلومات عن نتائج المسح، يرجى الرجوع إلى نشرة صندوق الأمم المتحدة للسكان - صيف 2004).

- **جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية:** عملت على رفع حساسية الأهالي تجاه احتياجات الصحة الإنجابية لدى الفتيان والفتيات من خلال تأسيس منتديات شبابية للضغط من أجل حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للفتيان والفتيات. ولضمان استدامة هذا النشاط، تم دمج عدد من هذه المنتديات ضمن مراكز التنمية الشبابية والأسرية التابعة للجمعية في غزة والخليل.

في نهاية المشروع في حزيران/يونيو 2005، أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسف تقييماً شاملاً لعمل كل مؤسسة على حدة، إلى جانب قياس أثر المشروع ككل متكامل. نفذت التقييم مجموعة من الخبراء المحليين وتم من خلاله تحديد الإنجازات والدروس المستفادة والعقبات المعترضة. وتم التشارك بالنتائج مع كافة الجهات المعنية ببناء البرامج لصالح الفتيات والفتيان ومعهم في الأرض الفلسطينية المحتلة.

هذا وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعمه لهذا المشروع خلال الدورة البرامجية الثالثة 2006-2009، إذ تم تحديد احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية للفتيان والفتيات ضمن الأولويات بالنسبة للتدخلات المستقبلية للصندوق في دراسة تحليل الوضع التي أجريت في أوائل العام 2005.

صندوق الأمم المتحدة للسكان يوزع على المؤسسات الصحية مستلزمات طبية طارئة بقيمة 850.000 دولار

قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان ما قيمته 850.000 دولار أمريكي من المستلزمات الطبية إلى المؤسسات الصحية الرئيسية في أواسط العام 2005 ضمن برنامج الطوارئ الذي أطلقه وقت اندلاع الانتفاضة الحالية. ومن ضمن هذه المؤسسات: وزارة الصحة الفلسطينية، ووكالة الغوث الدولية - أونروا، وجمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، واتحاد لجان العمل الصحي، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وجمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية في القدس ونابلس، ومستشفى المقاصد الخيرية. وتضمنت هذه المستلزمات والمواد الطبية مضادات حيوية، وأدوية خاصة بالولادة، ومقويات الدم، وأدوية لعلاج الأمراض المنقولة جنسياً، ومستلزمات الفحص الطبقي للثدي والكشف عن سرطان عنق الرحم.

كما وزع الصندوق 210 رزمة بمعدات التوليد على فرق طبية من وزارة الصحة والمؤسسات الصحية الأهلية تلقت تدريباً في رعاية التوليد الطارئة.

وفي غزة، عمل الصندوق مع الهيئات الأخرى للأمم المتحدة على تقديم الدعم لمواطني غزة، ولوزارة الصحة بشكل خاص، طوال فترة الانسحاب. وجاء هذا الدعم في شكل تبرعات عينية من السلع والمعدات الأساسية الخاصة بالصحة الإنجابية، إلى جانب توفير طواقم مدربة على رعاية التوليد الطارئة والإرشاد النفسي-الاجتماعي في المجتمعات التي تعرضت إلى إغلاق وحصار مشدد أثناء تلك الفترة. وتقدر قيمة هذه القائمة الإضافية من السلع والمعدات بما يقارب 200.000 دولار أمريكي.

ومن جهة أخرى، مد مكتب الصندوق في غزة يد العون لجهود مؤسسة أهلية محلية، هي "جهود غزة التطوعية للإغاثة السريعة (عطاء)"، لمساعدة الطلبة في المناطق الفقيرة والمهمشة في غزة من خلال التبرع بمائة حقيبة مدرسية ليتم توزيعها على أربع مدارس. وحسب ما أفاد به أسامة أبو عيطة، منسق برامج الصندوق في غزة، "تم إعداد قائمة الطلبة المحتاجين الذين وزعت عليهم هذه التبرعات الرمزية من قبل وزارة التربية بالتشاور مع إدارات المدارس المستهدفة. إن الصندوق ينظر إلى هذه الخطوة على أنها نقطة بداية للتعاون المستقبلي مع المؤسسات المحلية في الاستجابة إلى احتياجات الفئات السكانية الفقيرة والمهمشة".

صندوق الأمم المتحدة للسكان
الشيخ جراح، شارع موسى فيضي
ص.ب 67149، القدس91517
هاتف: 5817297، 5817292، 02 5817167
08 2863364 (فرعي 105)
فاكس: 02 5817382
بريد الكتروني: unfpa.ps@undp.org
موقع الكتروني:www.unfpa.ps

تصوير: اسامة سلوادي - ابولو
تصميم وطباعة: بيلسان - info@bailasan.com